

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



# الْأَوْلَى لِلْجَاهِلِيَّةِ

مُحْكَمَةُ الرَّسْمِيَّةِ الْجَوْكُورِيَّةِ الْمَصْرِيَّةِ - عَلَدْ لِغَيْرِ الْعَتَدِ لَا كُفَّا

(العدد ٧٣ مكر "ج") الصادر في يوم الأحد ٨ صفر سنة ١٣٧٥ - ٢٥ سبتمبر سنة ١٩٥٥ (السنة ٥٢٧)

وعلى ما أرتأه مجلس الدولة ،

وبناءً على ما صرّه وزير المالية والاقتصاد ،

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ - تعنى من الضريبة على الأرباح الصناعية والتجارية المقررة بمقتضى أحكام الكتاب الثاني من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المشار إليه ، أرباح عمليات النفطية والموازنة التي تم في بورصات العقود لحساب المنشآت الأجنبية التي تعمل في الخارج من الضريبة على الأرباح الصناعية والتجارية .

مادة ٢ - على وزير المالية والاقتصاد تنفيذ هذا القانون ، وله إصدار ما يقتضيه العمل به من قرارات تنفيذية . ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

صدر ببيان الرياسة في ٨ صفر سنة ١٣٧٥ (٢٥ سبتمبر سنة ١٩٥٥)

وزير المالية والاقتصاد رئيس مجلس الوزراء

عبد المنعم القيسيوني بحال عبد الناصر حسين ، بكلاشي (أ.ح)

قانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٥٥

بماغاه أرباح عمليات النفطية والموازنة التي تم في بورصات العقود لحساب المنشآت الأجنبية التي تعمل في الخارج من الضريبة على الأرباح الصناعية والتجارية

باسم الأمة

مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ ،

وهل القرار الصادر في ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ بتحويل مجلس الوزراء سلطات رئيس الجمهورية ،

وعلى القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ انلاص بفرض ضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة وعلى الأرباح الصناعية والتجارية وعمل كسب العمل والقوانين المعدلة له ،

وهل القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٥٥ انلاص بالائحة العامة لبورصات السوق ،